المستخلص

تُعد جريمة الكسب غير المشروع من أخطر الجرائم التي تهدد الحقوق والمصالح التي يحميها المشرّع الجزائي، فضلا عن الأضرار الكبيرة التي تتركها هذه الجريمة على الاقتصاد الوطني والوظيفة العامة، ويقصد بهذه الجريمة بأنها حصول الكلف على أموال متحصلة من الكسب غير المشروع نتيجة أستغلال لوظيفته أو منصبه أو صفته مما يؤدي إلى حدوث تضخم غير مبرر في عناصر ذمته المالية أو ذمة زوجه أو أولاده بما لا يتناسب مع مواردهم الأعتيادية وعجزه عن أثبات مصدر مشروع لهذا التضخم، وقد نال موضوع الكسب غير المشروع إهتمام المجتمع الدولي وذلك بسبب ما يترتب عليه من آثار سلبية تؤثر سلباً على المجتمع وبكافة جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما استخلصنا من حيثيات هذه الدراسة إن جوهر تجريم الكسب غير المشروع يقوم على أساس فكرة تتمثل بحماية المصلحة التي أبتغاها المشرّع من هذا التجريم والمتمثّلة بحماية الوظيفة العامة والمحافظة على هيبتها ونزاهتها من خطر إستغلالها أو المتاجرة بها ممن يتولون المناصب والوظائف العليا في مؤسسات الدولة بغية تحقيق مكاسب ومنافع شخصية لهم وبطرق غير المشروعة ، كما الزم المشرّع الأشخاص والفئات المكلفة بالكشف عن عناصر ذممهم المالية وذمم ازواجهم واولادهم، وذلك بغية تعزيز ثقة المجتمع بالوظيفة العامة ونزاهتها، وذلك من خلال تقديم المكلّف أستمارة كشف الذمة المالية، إذ تُعد هذه الأستمارة بمثابة وسيلة لحماية الوظيفة العامة والمحافظة عليها من خطر المتاجرة بها أو إستغلالها.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن جريمة الكسب غير المشروع، تتمثل بالتضخم غير المشروع في ثروة المكلّف أو ثروة زوجه أو أولاده، والتي يسعى مرتكب هذا السلوك لتحقيقه من أجل الحصول على المال بطرق وأساليب غير قانونية، وتُعد جريمة الكسب غير المشروع من جرائم الفساد المالي التي يصعب أثباتها، وذلك بسبب خصوصية هذه الجريمة، كما إن المشرّع أفترض قرنية قانونية بسيطة قابلة لأثبات العكس، وذلك في حالة وجود زيادة غير مبررة في عناصر الذمة المالية لمكلف أو لذويه وبما لا تتناسب مع مواردهم الأعتيادية ففي حالة عجز المكلّف عن أثبات مصادر مشروعة لتلك الزيارة نكون أمام جريمة الكسب غير المشروع، أمّا في حالة إثباته أن هذه الزيادة قد جاءت من مصادر مشروعة ففي هذه الحالة لا نكون أمام جريمة الكسب غير المشروع، وتمتاز جريمة الكسب غير المشروع بجملة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من جرائم الفساد الاخرى، ولعل من أهم هذه الخصائص إنها تُعد جريمة دولية منظمة عابرة للحدود وهنالك جملة من الخصائص القانونية والعملية الاخرى التي تتميز بها هذه الجريمة عن غيرها من الجرائم الاخرى.

كما تثير جريمة الكسب غير المشروع الكثير من الأشكالات القانونية التي تتمثل أساساً في أوجه القصور التشريعي والنقص التشريعي فضلا عن بعض حالات الغموض التشريعي التي أنتابت نصوص قانون هيأة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩.

إذ يمكن من خلال هذه الدراسة أستخلاص أن موضوع مكافحة الكسب غير المشروع، قد نال أهتمام المجتمع الدولي مما دفعه في سبيل مكافحة جرائم الفساد إلى وضع الآليات والأستراتيجيات الأزمة لمكافحة هذه الجرائم الخطيرة ومنها جريمة الكسب غير المشروع، إذ يتمثّل دور هذه الآليات من خلال إبرام العديد من الأتفاقات الدولية والأقليمية المتخصصة في مجال مكافحة هذه الجريمة بوصفها جريمة من جرائم الفساد.